

بعد سقوط نظام الأسد: كيف تُحفظ مكتسبات الثورة السورية؟



بعد خمسة عشر عامًا على اندلاع الثورة السورية، تبدو البلاد في لحظة مختلفة تمامًا عما كانت عليه عندما خرجت المظاهرات الأولى في مارس/آذار 2011، فبعد سنوات من الصراع وسقوط النظام في ديسمبر 2024، دخلت سوريا مرحلة جديدة عنوانها إعادة بناء الدولة بعد عقود من الحكم السلطوي. تأتي الذكرى هذا العام بوصفها الذكرى الثانية بعد سقوط النظام، وهي مناسبة تدفع كثيرًا من السوريين إلى إعادة النظر في المسار الطويل الذي قطعه الثورة: من الاحتجاجات السلمية الأولى، إلى سنوات النزاع والانقسام، وصولًا إلى التحول السياسي الذي فتح الباب أمام مرحلة انتقالية جديدة. لكن مع مرور الوقت، لم يعد السؤال المطروح يقتصر على كيف انتهت تلك المرحلة، بل أصبح يتعلق بما بقي منها، فالثورات لا تُقاس فقط بلحظة سقوط الأنظمة، بل بقدرتها على ترك أثر دائم في شكل الدولة والمجتمع.

في الحالة السورية، تركت سنوات الثورة تحولات عميقة لم تقتصر على السياسة وحدها، بل طالت المجتمع نفسه: من كسر حاجز الخوف، إلى صعود فاعلين مدنيين جدد، وصولًا إلى بروز خطاب عام يتمحور حول الحرية والكرامة والمواطنة.

غير أن هذه التحولات تطرح اليوم سؤالًا أكثر إلحاحًا: هل تحولت مكتسبات الثورة إلى قواعد تحكم الدولة الجديدة، أم أنها ما تزال قيمًا مهددة بالتآكل مع مرور الوقت؟ ما المقصود بـ "مكتسبات الثورة"؟

عند الحديث عن "مكتسبات الثورة"، لا يقتصر الأمر على النتائج السياسية المباشرة مثل إسقاط النظام أو تغيير سلطة حاكمة، فالثورات غالبًا ما تُحدث تحولات أعمق تمتد إلى القيم السياسية، وبنية المجال العام، وطبيعة المجتمع المدني، وحتى الذاكرة الجماعية للمجتمع.

في هذا المعنى، يمكن فهم مكتسبات الثورة بوصفها التحولات التي تعيد تشكيل العلاقة بين الدولة

والمجتمع، وبين المواطن والسلطة.

في الحالة السورية، ظهرت هذه التحولات منذ الأشهر الأولى لثورة 2011، عندما خرجت التظاهرات في مدن عدة مطالبة بالحرية والكرامة بعد عقود من الحكم الأمني، وبالنسبة لكثير من الباحثين، كان مجرد خروج السوريين إلى الشوارع للاحتجاج العلني تحوُّلاً بحد ذاته، لأنه كسر منظومة الخوف التي حكمت الحياة السياسية لعقود.

ويمكن قراءة هذه المكتسبات في أربعة مستويات مترابطة: قيمية، وسياسية، ومدنية، ورمزية. صعود خطاب الحرية والمواطنة

أحد أبرز التحولات التي رافقت الثورة السورية كان التحول في اللغة السياسية والقيم المتداولة في المجتمع، فقبل عام 2011 كان المجال السياسي خاضعاً لخطاب رسمي يركز على شرعية السلطة وضرورة الاستقرار، بينما كانت مفاهيم مثل الحرية السياسية أو المساواة العامة شبه غائبة عن النقاش العام.

لكن مع اندلاع الثورة، ظهرت مفردات جديدة في الخطاب الشعبي، أبرزها الحرية والكرامة والمواطنة، وقد عكست شعارات التظاهرات الأولى هذا التحول بوضوح، مثل شعار «حرية للأبد» أو «الشعب السوري واحد»، الذي حمل رسالة سياسية تتجاوز الانقسامات الطائفية والمناطقية.

بهذا المعنى، لم تكن الثورة مجرد احتجاج ضد سلطة سياسية، بل كانت أيضاً محاولة لإعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، بحيث تستند الشرعية السياسية إلى إرادة المواطنين، وتخضع للمساءلة العامة.

كسر حاجز الخوف وفتح المجال العام

انعكس هذا التحول القيمي مباشرة على المجال السياسي، فخلال الأشهر الأولى للثورة شهدت سوريا توسعاً غير مسبوق في المشاركة الشعبية، مع خروج مئات الآلاف من المتظاهرين في مدن مختلفة. قبل عام 2011، كان العمل السياسي المستقل شبه مستحيل، إذ خضع المجال العام لسيطرة الدولة وحزب البعث والأجهزة الأمنية، لكن مع اندلاع الثورة ظهرت فاعليات سياسية جديدة خارج الأطر التقليدية، مثل التنسيقيات المحلية، والشبكات الشبابية، والمبادرات السياسية المستقلة.

كما لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في تنظيم التظاهرات، ونقل المعلومات، وتوثيق الأحداث، ما جعل الثورة السورية واحدة من أكثر الثورات ارتباطاً بفضاء الإعلام الرقمي في المنطقة.

مجتمع مدني ناشئ

أحد أبرز التحولات التي رافقت الثورة كان ظهور مجتمع مدني أكثر استقلالا وتنظيماً، خاصة في السنوات الأولى للحراك.

خلال عقود حكم حزب البعث، خضع المجال المدني لرقابة صارمة من الدولة، إذ جرى إخضاع النقابات والجمعيات المهنية لسيطرة السلطة، ما أدى إلى إضعاف العمل المدني المستقل.

لكن مع اندلاع الثورة، بدأت تظهر أشكال جديدة من التنظيم المدني، خصوصاً في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام وفي المنفى، فقد نشأت منظمات إغاثية لدعم النازحين واللاجئين، ومبادرات تعليمية وصحية بديلة، إضافة إلى منصات إعلامية مستقلة لنقل الأخبار وتوثيق الانتهاكات.

في المقابل، استمر التضييق على النشاط المدني في المناطق التي بقيت تحت سيطرة النظام، حيث ظل العمل الأهلي خاضعاً لرقابة الدولة وإجراءات الترخيص الصارمة.

ذاكرة جماعية جديدة

إلى جانب التحولات السياسية والمدنية، أنتجت الثورة السورية أيضًا مكاسب رمزية وثقافية عميقة، فقد تشكلت خلال سنوات الحراك ذاكرة جماعية حول أحداث الثورة وتجاربها المختلفة.

ظهرت هذه الذاكرة في الأغاني والشعارات التي رافقت التظاهرات، وفي الجداريات والرسوم في المدن، كما انعكست في الأدب والشهادات الشخصية وأرشيفات التوثيق التي جمعت آلاف الروايات.

ومع مرور الوقت، ساهمت هذه التجارب في بناء سردية وطنية جديدة حول مقاومة الاستبداد والسعي إلى الحرية، وهي سردية لم تكن حاضرة بهذا الوضوح في الخطاب السياسي السوري قبل عام 2011.

تُظهر هذه التحولات أن مكتسبات الثورة لا تقتصر على التغيير السياسي المباشر، بل تمتد إلى القيم والمجال العام والمجتمع المدني والذاكرة الجماعية، غير أن هذه المكاسب تظل بطبيعتها هشة إذا لم تتحول إلى مؤسسات دائمة تحميها.

ومن هنا يبرز التحدي الأساسي في مرحلة بناء الدولة: كيف يمكن تحويل هذه التحولات إلى قواعد دستورية ومؤسسية قادرة على صونها؟

كيف حمت دول أخرى مكتسبات ثوراتها؟

ليست سوريا أول دولة تواجه هذا السؤال بعد لحظة التحول السياسي، فالتجارب التاريخية تشير إلى أن التحدي الحقيقي يبدأ غالبًا بعد سقوط الأنظمة، حين يصبح على المجتمعات أن تجد طرقًا لتحويل مطالب الثورة إلى قواعد تحكم الدولة الجديدة.

ومن بين التجارب التي تُستدعى كثيرًا في هذا السياق تجربة جنوب أفريقيا بعد نهاية نظام الفصل العنصري في تسعينيات القرن الماضي، فقد واجهت البلاد آنذاك معضلة شبيهة بما تواجهه دول عديدة خارجة من الصراعات: كيف يمكن الانتقال من نظام قائم على الإقصاء والقمع إلى نظام سياسي يقوم على الحقوق والمواطنة دون الانزلاق إلى دورة جديدة من الصراع؟

أحد أهم عناصر هذه التجربة كان تحويل القيم التي حملتها حركة النضال ضد الفصل العنصري إلى نصوص دستورية واضحة، فالدستور الجنوب أفريقي الذي أقر عام 1996 اعتُبر من أكثر الدساتير تقدمًا في العالم من حيث حماية الحقوق والحريات، إذ نص بشكل صريح على المساواة أمام القانون، وحظر التمييز، وضمن الحريات السياسية والمدنية.

لكن الدستور لم يكن الأداة الوحيدة، فقد جرى إنشاء مؤسسات مستقلة لحماية الحقوق، مثل المحكمة الدستورية وهيئات الرقابة، لتكون بمثابة حارس لهذه المبادئ داخل النظام السياسي.

إلى جانب ذلك، أطلقت لجنة الحقيقة والمصالحة التي هدفت إلى كشف الانتهاكات التي ارتكبت خلال سنوات الفصل العنصري، ومنح الضحايا مساحة للاعتراف بما جرى، في محاولة لحماية الذاكرة الجماعية ومنع تحول الماضي إلى مصدر دائم للانتقام.

”الثورة السورية ما رح تنتهي إلا بمحاسبة كل المجرمين“، من احتجاجات الأهالي اليوم ضد قرار التسوية مع رجل النظام المخلوع محمد حمشو في دمشق. [yqxcPZ4c5J/com.twitter.pic](https://www.yqxcPZ4c5J/com.twitter.pic)

— نون سوريا (@NoonPostSY) 10 January 2026

ورغم أن التجربة الجنوب أفريقية واجهت لاحقًا تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، فإنها تُظهر كيف يمكن للثورات أن تحمي مكتسباتها عندما تتحول قيمها الأساسية إلى مؤسسات وقواعد دستورية واضحة.

تقدم تجربة تونس بعد ثورة 2011 مثلاً مختلفاً، فقد نجحت البلاد خلال السنوات الأولى للثورة في تحقيق مكاسب دستورية مهمة، أبرزها إقرار دستور 2014 الذي كرس الحريات العامة وحقوق الإنسان، وفتح المجال أمام تعددية سياسية غير مسبوقة في تاريخ البلاد الحديث.

غير أن هذه المكاسب واجهت لاحقاً تحديات سياسية عميقة، مع تصاعد الخلافات بين القوى السياسية وتراجع التوافق الذي رافق المرحلة الأولى من الانتقال، وقد أظهرت تلك التطورات أن المكتسبات الدستورية، مهما كانت متقدمة، تظل بحاجة إلى بيئة سياسية واجتماعية قادرة على حمايتها.

توضح هذه التجارب أن حماية مكتسبات الثورات لا تتحقق تلقائياً بمجرد سقوط الأنظمة، فالقيم التي تولد في لحظة الثورة تحتاج إلى أن تتحول إلى مؤسسات وقوانين وثقافة سياسية جديدة، وإلا فإنها قد تبقى مجرد شعارات أخلاقية معرضة للتراجع مع مرور الوقت.

وبالنسبة لسوريا، التي تدخل اليوم مرحلة إعادة بناء الدولة بعد سنوات طويلة من الصراع، تبدو هذه التجارب مصدرًا مهمًا لفهم التحديات المقبلة، لكنها تطرح أيضاً سؤالاً أكثر إلحاحًا: ما الذي يمكن أن يهدد مكتسبات الثورة السورية في هذه المرحلة؟ ما الذي يهدد مكتسبات الثورة السورية اليوم؟

مع سقوط النظام في ديسمبر 2024 ودخول البلاد مرحلة انتقالية جديدة، اكتسبت الثورة السورية واحدة من أهم لحظاتها التاريخية، غير أن التجارب السياسية تشير إلى أن لحظات الانتصار لا تعني بالضرورة انتهاء التحديات، بل قد تفتح مرحلة مختلفة تتعلق بكيفية إدارة الدولة الجديدة وحماية القيم التي حملتها الثورة.

أحد أبرز هذه التحديات يتمثل في إعادة بناء الدولة بعد سنوات طويلة من الانقسام والصراع، فالحرب التي شهدتها البلاد منذ عام 2011 أدت إلى تفتت مؤسسات الدولة وظهور سلطات محلية متعددة في مناطق مختلفة، ما يجعل توحيد مؤسسات الحكم تحت سلطة واحدة عملية معقدة تحتاج إلى وقت وإدارة سياسية حذرة.

ولا يتعلق الأمر بإعادة بناء المؤسسات فحسب، بل أيضاً بإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وهي مهمة لا تقل أهمية بعد سنوات من العنف والانقسامات.

يقدم محمد طه الأحمد، مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية السورية، لصحيفة الثورة، قراءة تحليلية للتحويلات الإقليمية المتسارعة، وانعكاساتها المحتملة على موقع سوريا في المرحلة المقبلة.

pic.twitter.com/x0S7FuhVjL

— نون سوريا (@NoonPostSY) 23 February, 2026

كما يبرز مسار العدالة الانتقالية بوصفه أحد الملفات الحساسة في المرحلة الجديدة، ففي السنة الأخيرة جرى الإعلان عن تشكيل عدد من اللجان والهيئات المعنية بملفات العدالة الانتقالية وكشف الانتهاكات التي وقعت خلال سنوات الصراع، في محاولة لوضع أساس قانوني لمعالجة إرث الماضي.

غير أن هذه المسارات ما تزال في بداياتها، وقد عبّر كثير من أهالي الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان عن تطلعهم إلى خطوات أكثر وضوحاً وفاعلية تضمن كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، فالتعامل مع إرث العنف بطريقة عادلة وشفافة يُعد أحد الشروط الأساسية لبناء ثقة عامة في الدولة الجديدة.

في الوقت نفسه، يواجه المجتمع السوري تحديًا آخر يتمثل في الإرهاق الاجتماعي الذي خلفته سنوات

الحرب الطويلة، فبعد أكثر من عقد من الصراع والنزوح والأزمات الاقتصادية، يتطلع كثير من السوريين، قبل كل شيء، إلى الاستقرار وإعادة بناء حياتهم اليومية.

ومع ذلك، لا يعني وجود هذه التحديات أن مكتسبات الثورة مهددة بالضرورة، فالمجتمع الذي شهد خلال السنوات الماضية تحولات عميقة في وعيه السياسي، وفي شبكات المجتمع المدني التي نشأت خلال الثورة، يمتلك أيضًا قدرات كبيرة على الدفاع عن تلك المكتسبات والمطالبة بتثبيتها في مؤسسات الدولة الجديدة.

كيف يمكن تثبيت مكتسبات الثورة عمليًا؟

في نهاية المطاف، لا تُحفظ مكتسبات الثورات بالذاكرة وحدها، بل بقدرتها على التحول إلى قواعد تنظم الحياة السياسية وتحدد علاقة السلطة بالمجتمع.

بالنسبة لسوريا، تبدو هذه المهمة جزءًا أساسيًا من مسار الانتقال السياسي، فالقيم التي حملتها الثورة، وفي مقدمتها الحرية والكرامة، تحتاج إلى أن تجد مكانها في البنية القانونية والمؤسسية للدولة الجديدة.

ويبدأ ذلك من الإطار الدستوري الذي سيحدد شكل النظام السياسي وحدود السلطة وحقوق المواطنين، فالدساتير في الدول الخارجة من التحولات الكبرى لا تكون مجرد وثائق قانونية، بل تعبيرًا عن العقد الاجتماعي الجديد الذي يتفق عليه المجتمع بعد لحظة التغيير.

تحدّين التعذيب والتهجير.. في اليوم العالمي للمرأة نستذكر نساء سوريات تركزن بصماتهن في ذاكرة الثورة السورية. sZeMz0YvmL/com.twitter.pic

— نون سوريا (@NoonPostSY) 8 March 2026

لكن النصوص وحدها لا تكفي، فترسيخ مبادئ الثورة يتطلب أيضًا مؤسسات قادرة على حمايتها، مثل قضاء مستقل، وهيئات رقابة فعالة، ومساحة حرة لعمل المجتمع المدني والإعلام، فهذه المؤسسات هي التي تضمن أن تبقى الحقوق والحريات جزءًا حيًا من الممارسة السياسية اليومية، لا مجرد مبادئ مكتوبة.

كما تلعب الذاكرة العامة دورًا مهمًا في حماية مكتسبات الثورة، فالتجارب التاريخية تظهر أن المجتمعات التي تحفظ تاريخها وتوثق تجاربها تكون أكثر قدرة على منع تكرار الانتهاكات التي شهدتها في الماضي، ولهذا يصبح توثيق أحداث الثورة وإدراجها في السردية الوطنية وفي النقاش العام جزءًا من عملية بناء الدولة الجديدة.

وفي الوقت نفسه، يبقى البعد الاقتصادي والاجتماعي عنصرًا أساسيًا في استقرار أي تحول سياسي، فترسيخ قيم الحرية والكرامة يحتاج أيضًا إلى سياسات تعيد بناء الاقتصاد وتقلص الفوارق الاجتماعية التي تفاقمت خلال سنوات الحرب.

تدخل سوريا اليوم مرحلة جديدة بعد خمسة عشر عامًا من الثورة وسنوات طويلة من الصراع، وقد كان سقوط النظام لحظة مفصلية فتحت الباب أمام إعادة بناء الدولة على أسس مختلفة عما عرفه السوريون لعقود.

لكن كما ناقشنا سابقًا، فإن التجارب التاريخية تشير إلى أن الثورات لا تُقاس بلحظة الانتصار وحدها، بل بقدرتها على تحويل القيم التي حملتها إلى قواعد تحكم المستقبل.

وفي سوريا، تبدو هذه المهمة طويلة ومعقدة بطبيعتها، فالدولة الجديدة ورثت بلدًا مثقلًا بسنوات القمع والحرب والانقسامات، ما يجعل عملية إعادة البناء مسارًا يحتاج إلى وقت وجهد سياسي ومجتمعي

كبيرين.

ومع ذلك، فإن ما أنتجته الثورة من تحولات في وعي السوريين وفي علاقتهم بالشأن العام يشكل أساسًا مهمًا لهذا المسار، فالقيم التي خرج الناس من أجلها في آذار 2011 لم تعد مجرد شعارات عابرة، بل أصبحت جزءًا من التجربة السياسية لجيل كامل.

يبقى التحدي اليوم هو أن تتحول هذه القيم إلى مؤسسات وقوانين قادرة على حمايتها، حتى لا تبقى مكتسبات الثورة مجرد ذكرى تاريخية، بل أساسًا للدولة التي يسعى السوريون إلى بنائها.

رابط المقال: <https://www.noonpost.com/361738/>